

## شرح مراقي السعود- 46 | كتاب القياس - مسالك العلة - 6

### الشيخ محمد محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. من تبعهم باحسان الى يوم الدين. ابدأ بعون الله تعالى الدرس الرابعة والستين من التعليق على كتاب مراكز سعود. بسم الله. بسم الله الرحمن الرحيم. والحمد لله رب العالمين - 00:00:00

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد فقد قال الناظم رحمة الله تعالى من المناسب مؤثر ذكر بالنص والاجماع نوع واعتبر. النص والاجماع نوعه تكبير في النوع للحكم. في النوع للحكم. نعم. آ - 00:00:20

بسم الله الرحمن الرحيم. اه هذا تقسيم للمناسب والمناسب وقد اه قسم باعتبارات متعددة فتقدم تقسيمه باعتبار حصول المصلحة المرجوة اه هل هي حاصلة يقينا او ظنا او شكا او وهما؟ ثم - 00:00:40

تقدما ايضا تقسيم اخر وهو تقسيمه باعتبار نوع المصلحة هل هي مصلحة ضرورية او حاجة او تحسينية وهذا التقسيم الذي بين ايدينا الان هو تقسيم للمناسب باعتبار ما هو معتبر شرعا منه ماليسا بمعتبر ويقسم بهذا الاعتبار الى اربعة اقسام - 00:01:00  
الى مؤثر وملائم وغريب ومرسل. فمنه اه المؤثر والمؤثر هو الذي اعتبر الشارع فيه عين الوصف في عين الحكم. شيء عبرت بالعين وان شئت عبرت بال النوع آ وذلك ان يعتبر الشارع عين - 00:01:26

الحكم عين الوصف في عين الحكم بنص او اجماع. فمثال ما اعتبر الشارع فيه عين الوصف في عين الحكم بنص نقض الوضوء بمس الذكر فهذا وصف مناسب لأن مس الذكري اه يثير الشهوة. فهو وصف مناسب. وقد اعتبر الشارع عين الوصف - 00:01:56  
في عين الحكم عين الوصف الذي هو اللمس في عين الحكم الذي هو النقض. وذلك في قوله صلى الله من مس ذكره فليتوضاً. اذا هذا مؤثر. من المؤثر ايضا كذلك ما اعتبر الشارع فيه آ عين الوصف في - 00:02:22

عين الحكم لا بنص لكن باجماع. وذلك تعليل الولاية على ما الصغير بالصغر. الصغير اه يكون تحت الحجر والولاية فلا يتصرف في ماله ووليه. وهذا مناسب. صغار مناسب اه لأن لانه مظنة نقض العقل - 00:02:46

ونقصي آ سداد الرأي. فهو وصف مناسب ولكن اعتبار الوصف هنا وهو الصغر في الحكم الذي هو الولاية ليس بنص بهذه المسألة نص لكنه محل فهذا ايضا من المؤثر فالمؤثر هو الوصف المناسب الذي اعتبر الشارع فيه عين الوصف في عين الحكم اما - 00:03:16

نص او باجماع نعم. وان لم يعتبر؟ وان لم يعتبر بدين بل ترتيب الحكم ظهر. على وفاق على وفاقه فذا الملائم اقواه ما ذكر قبل القاسم اذا لم يعتبر الشارع عين الوصف في عين الحكم بنص ولا اجماع - 00:03:42

ولكن كان الوصف مناسبا. كان الحكم ملازما له. يعني عندنا وصف مناسب ويلازمه حكم وجودا وعدم. ولم يثبت عندنا بنص ولا باجماع اعتبار نفس الوصف عين الوصف بعين الحكم. فهذا ثلاثة مراتب سيدرها في قوله اقواه - 00:04:06

نعم. تقواه ما ذكر قبل القاسم من اعتبار النوع في الجنس ومن عكس ومن جنس باخر زن. نعم. الا ثلاثة لانه اما ان اه لأن لانه اما ان يكون هذا الوصف مناسبا وقد رتب الحكم على وفقه - 00:04:36

مع اعتبار الشارع نوع الوصف في جنس الحكم. او اعتباره جنس الوصف بنوع الحكم. او اعتباره او اعتباره جنس الوصف الجنس

الحكم. فمثال الاول وهو الوصف المناسب الذي رتب الحكم على وفقه وقد - 00:04:56

الشارع عين الوصف في جنس الحكم. آآ تعليل ولاية النكاح آآ على الصغير بتعليم ولاية النكاح مثلا اه على الصغيرة بالصغر مثلا هذا ليس فيه نص المسألة ليس فيها نص - 00:05:16

لكنرأينا ان الشارع اعتبر نوع الوصف الذي هو الصغر في آآ جنس الحكم وهو الولاية. وذلك انه جعل ولاية المال آآ جعل جعل العلة فيها الصغار. اه هنا الشارع اعتبر اه نوع - 00:05:40

اي اعتبر عين الوصف وهو الصغر في جنس الحكم الذي هو الولاية. فالولاية جنس لان الولاية تشمل ولاية ولاية جنس لانه يدخل تحتها ولاية المال وولاية النكاح مفهوم؟ اه والشارع يعتبر الصغر الذي هو عين الوصف - 00:06:13

الذى علنا به عين الوصف اعتبره في جنس الولاية لانه جعله علة للولاية على المال. اذا هنا وصف مناسب وهو آآ كون هذه المرأة صغيرة. ورتب الحكم على وفقه فهو ملازم له فحيث وجد - 00:06:34

الصغر وجدت الولاية حتى ابو حنيفة الذي ينماز في مسألة الولاية يرى ان الصغيرة آآ لابد لها من ولد هو انما يلغي الولاية في حق الكبيرة الرشيدة. طيب اذا حيث وجد الصغر وجد - 00:06:54

ووجدت الولاية. الشارع اعتبر عين الوصف الذي هو الصغر في جنس الحكم الذي هو الولاية لاننارأيناوهذا بالاجماع كما تقدم قد جعل ولاية المال على الصغير جعلها بالاجماع علتها هي الصغار. القسم الثاني عكس هذا - 00:07:14

وهو ان يعتبر الشارع جنس الوصفي في عين الحكم. جنس الوصف في عين الحكم. بمعنى ذلك ان اه تعليل الجمعي ليلة المطالب المشقة. فهذا وصف مناسب. مناسبة للجمع مناسبة للتخفيف - 00:07:44

وقد رتب الحكم على وفقه. ولكن ليس عندنا نص في الجمع في المطر ووجدنا ان الشارع قد اعتبر جنس هذا الحكم هو جنس المشقة في عين الحكم الذي هو الجمع - 00:08:08

لان المشقة جنس يدخل تحته مشقة الجمع للمطر ومشقة الجمع للسفر والجمع شيء واحد لانه عبارة عن صلاة صلاتين في وقت واحد. ووجدنا ان الشارع اعتبر الجنس الذي هو المشقة. المشقة جنس لانها تدخل تحتها مشقة الجمع للمطر ومشقة الجمع للسفر. وجدنا انه اعتبر هذا الجنس - 00:08:29

في عين الحكم الذي هو الجمع القسم الثاني اعتبار جنس في الجنس كبار الجنس في الجنس وذلك آآ كقول الجمهور ان القتل بالمثلق وهو الذي يقتل بثقله - 00:08:59

لا بحده يلزم منه القصاص فهذا وصف مناسب لانه اعد لانه اعداء متعمد اعد عدوان وقد وجدنا ان الشارع اعتبر جنس الوصف الذي هو الجنائية في جنس الحكم الذي هو القصاص. الجنائية جنس لانها تدخل تحتها الجنائية - 00:09:17

بوجنسون لانها تدخل تحتها الجنائية بالقتل والجنائية بغير القتل. والقصاص ايضا لان القصاص يشمل القصاص في القتل والقصاص في غيره ايضا فوجدنا ان الشارع هنا اعتبر الجنس في آآ الجنس. نعم. اخص حكم - 00:09:46

الخمر او الوجوب بمضاهي العصر. الاحكام اجناس متفاوتة وفائته بيان مراتبها هذه اللجنات ان يقدم اخصها وكذلك ايضا الاوصاف الاوصاف اجناس. نحن الان كنا نتكلم عن اعتبار الاوصاف في الاحكام - 00:10:11

فالاوصاف اجناس متفاوتة بعضها اخص من بعض وبعضاها عام من بعد والاحكام اجناس ايضا بعضها اخص من بعد. بعضها عام من بعد. فبدأ ترتيب الاحكام اخص الحكم اه هو الحكم - 00:10:35

بحكم معين على امر معين كان يقال مثلا الخمر الخمر حرام فهذا تحريم امر معين هذا هو اخص مراتب آآ الحكم او ان يقال العصر واجبة او الوجوب لمضاهي اي مشابه العصر ان يقال العصر واجبة لان هذا - 00:10:56

حكم آآ معين وهو الوجوب في معين وهو العصر. نعم. ومطلب الحكمين بعده الطلب وهو بالتخمير في الوضع استحق. وهو آآ وهو نعم. اذا آآ المرتبة الثانية آآ بعد الاخص من الاحكام - 00:11:18

هي مطلق كونه حكما. اي التحرير دون ان يذكر آآ واقعا على معين. يعني اخص شيء هو تحريم معين. ثم مطلق تحريم او مطلق

الوجوب. فقالوا مطلق الحكمين يعني التحرير والوجوب لانه ذكرهما في البيت السابق. منع من مثل الخمر او المضاهي - 00:11:44  
بوجوب اه العصر المطلق الحكمين. اي يلي ذلك بالاخصية مطلق كونه حراما او مطلق كونه اه واجبة بعد ذلك المرتبة الثالثة كون هذا الحكم آآ غير معين ليس تحريما ولا - 00:12:06

ولا وجوبا لكنه مثلا التخيير اعم من من الوجوب. اقصد آآ الطلب. كونه طلبا لان الطلبة اعم من الوجوب. الطلب انواعه اربعة لانه اما طلبوا فعل جازم وهو لجوء او طلب فعل غير جازم وهو المندوب او طلب ترك جازم وهو التحرير - 00:12:30

اطالب ترك غير جازم وهو المكره. اذا كون آآ هذا الوصف كون هذا الحكم تخييرا ونهار الحكم تأخيرا. هذا اعم من كونه تحريما لان التحرير داخلي تحت آآ كون هذا الحكم اقصد طلبا. كون هذا الحكم طلبا - 00:12:58

اعم من كونه حراما او واجبا او مندوبا لان هذه الاقسام داخلة تحت الطلب والطلب قسيمه التخيير الذي هو المباح اقسمه التأخير الذي هو المباح. نعم. فكونه حكما. هذا اعم اوصاف الحكم - 00:13:17

اذا اخص اوصاف الحكم الحكم بحكم معين على معين كوجوب العصر وتحريم الخمر يلي ذلك في الاخصية الحكم بمعين. كأن يقال واجب كالوجوب مثلا التحرير. ثم يلي ذلك كونه مثلا طلبا - 00:13:42

لان الطلب اعم من كونه حراما لان الطلب منه ما هو طلب فعل وما هو طلب ترك وكلاهما اما جازم او غير جازم ثم يلي ذلك كونه حكما. هذا اذا رتبتها من جهة الخاصية. فاذا رتبتها من جهة الاعامية - 00:14:11

اعم احوالى الحكم كونه حكما ثم كونه طلبا او تأخيرا ثم كونه حراما مثلا او واجبة ثم وجوب معين او تحريم معين. نعم. كما في الوصف يعني ان هذا شروع منه في مراتب الوصف - 00:14:30

الاوصف ايضا اه انواع يعني مراتب لكنه بدأها بالترتيب من جهة الاعم لا من جهة الاخص لانه عطفها على اخر مسألة من مسائل الحكم وآخر مسألة مسائل الحكم هي كونه حكما وهذا هو اعم - 00:15:01

او صافي اه الحكم قال كما في الوصف اذا اعم اوصاف الحكم كونه وصف. نعم. مناسب خصصه ذو العرف. يلي كونه وصفا كونه وصفا مناسبا. نعم. خصصه ذو العرف اي صاحب العرف اي الاصطلاح الاصولي - 00:15:24

جعل الوصف جعل الوصف المناسب اخص من عموم الوصف. اذا عندنا حتى الان مرتبتان لكن جئنا من جهة لا عمي ولا ناتي من جهة الاخصية. فأعم اوصاف الوصف كونه وصف - 00:15:49

يلي ذلك كن وصفا مناسبا. نعم مصلحة وضدها بعد فما كون محلها؟ مصلحة ضدها بعد ما كون محلها من الذي والايام؟ المرتبة الثالثة من مراتب الوصف كونوا هذا الوصف المناسب مصلحتنا ومفسدتنا - 00:16:04

يشتمل على مصلحة مثلا او مفسدة. اه المرتبة الرابعة من المراتب تعين المصلحة يعني كونه هذا الوصفي المناسب مشتملا على مصلحة حاجياته او على مصلحة ضرورية اذا اذا قلنا الترتيب نقول اخص مراتب الوصف كونه وصفا - 00:16:21

مناسبا في مصلحة مشتملا على مصلحة حاجية مثلا تقريبا طيب عم من هذا كونه وصفا مناسبا مشتملا على مصلحتنا ومفسدة. دون تعين نوع المصلحة والمفسدة اعم من ذلك كونه وصفا مناسبا - 00:16:48

اعم من ذلك مطلق كونه وصفا مفهوم طيب فقدم الاخص ما هو فائدة هذا الترتيب؟ نحن رتبنا الاحكام ورتبتنا الاوصاف فائدته هو ان الاخص يقدم فاذا تعارض حكم اعم مع اخص يقدم - 00:17:13

اه الاخ واذا تعرض وصف اعم مع وصف اخص يقدم الوصف الاخص ومن هنا مثلا قدم المالكية اه صلاة في ثوب الحريري على الصلاة بالثوب النجس. اذا لم يجد شخصا ما يستر به عورته - 00:17:37

الي ثوب حرير او ثوبا متنجسا فقالوا يصلى في ثوب الحرير لان حرمة آآ النجاسة اخص بالصلاه لا يصلى في الثوب نجس بل يصلى في الحرج. نعم. والغريب الغائب الغي اعتباره العالى الرقيب. آآ نحن قسمنا المناسبة الى اربعة اقسام - 00:17:56

الى مؤثر وملائم وغريب ومرسل. فرغنا الان من الحديث عن المناسب والان سيتكلم عن الغريب. الغريب هو الوصف المناسب. الذي الغي الشارع اعتباره وذلك كما يروى ان يحيى ابن يحيى الليبي - 00:18:27

افتى بعض ملوك الاندلس منذرية عبدالرحمن داخل انه يلزم في كفارة الصيام ان يصوم شهرين متابعين فعندما سئل عن ذلك لم افتيته؟ العلماء قسموا فيها مسألة على قسمين. قسم يرى الترتيب وهو مذهب للجمهور من غير المالكية. يرون انه ينبغي ان يعتق اولا فان عجز عن العتق صامه فان - [00:18:58](#)

عجز عن الصيام فانه يطعم ستين مسكينا. والمالكية قالوا بالتأخير. وهو عين له الصيام قال ان هذا ملك. يهون عليه في شهوته ان يعتق مقابل الى افطار يوم من رمضان. او ان يطعم فعنه اموال طائلة وهذا لا - [00:19:34](#)

آلا يشق عليه. فلا يرتدع الا بالصوم. لا يرتجع الا بالصوم لكن هذه الفتوى ليست سليمة. لأن هذا هذا الوصف ان كان مناسبا الا ان الشارع الغي هو غير معتبره - [00:20:04](#)

والعلماء كما ذكرت على قسمين. وفي قوله احداث قول ثالث مخالف للجماع لان العلماء لم يقل احد منهم بالتعيين قبله ف منهم من خير ومنهم من رتب وعلى الترتيب فالصوم ليس هو الخيار الاول - [00:20:28](#)

الخيار الاول هو العتق ثم ان مصلحة اه العتق لو فرضنا انه افطر ثلاثة يوما واعتق ثلاثة رقبة هذا فيه مصلحة ايضا ربما يكون عتق هذا العدد من الرقابة ايضا مصلحته لا تقل عن مصلحته - [00:20:44](#)

هذا الرجل وابتداعه وكذا لو اطعم هذا العدد آلا من المساكن وآلا من امثلة هذه المسألة ايضا هذا الوصف ان يقال مثلا آلا ان اصحاب الاعمال الشاقة في الحضر آلا يقترون الصلاة ويفطرون. آلا قياسا على المسافر - [00:21:01](#)

السفر مدينة المشرق ولذلك خف عن المسافر باشياه كثيرة السفر دخلته اه رخص كثيرة جدا. منها قصر الصلاة ومنها جواز اه الفطر ومنها صلاة النافلة الى غير جهة القبلة. آلا ومنها عند غير المالكية مثلا التفريق في مدة مسح الخفين - [00:21:32](#)

اه الى غير ذلك. طيب هل يمكن ان يقال ان اصحاب الاعمال الشاقة في الحضر لهم مشقة معتبرة ومقطوع بها وانهم ينبغي ان يرخص لهم كما رخص المسافر. هذا وصف مناسب. لكن الشارع الغاه - [00:22:02](#)

لم يعتبره لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص لاحد من اهل الحضر في ان يصلي الظهر ركعتين اذا الغريب هو الوصف المناسب الذي الغي الشارع اعتبارا. الوصف المناسب الذي الغي الشارع اعتباره هذا هو القسم الثالث. نقتصر عند - [00:22:25](#)

هذا الحد ان شاء الله بارك الله فيكم - [00:22:47](#)